وبقي الضرب المعنوي وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن الاخفش
الاول الابتداء وهو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت
فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما
هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدا والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما
هو التعري من العامل اللفظية للاسناد وانما قيد بالاسناد لانا لو
الاسم لو عري عن العوامل ولم يسند اليه شيء فلفظ زيد مثلا من غير خبر
مظهر او مضمر لم يكن مبتدا بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ
بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل
هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل للاجل اسناد الثاني
الى الاول ضعفا لخروجهما بالاسناد عن حكم التفيق واكتسابهما المعنى
الموجب للاعراب اصل الاعراب وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه
والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة اوجب فيهما الرفع من بين ساير وجوه
الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم المعنى المقتضي عامل اذ

اذ العامل عبارة عندهم عن هذا المعنى الذي يحصل بسببه المشابهة
فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على انهما اعني المبتدا والخبر يترافعان
وحجة الفريقين مذكورة في الاصل وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب
السديد وهو كون هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما
ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتدا والمبتدا هو العا
مل في الخبر وما ذهب اليه آخرون من انهما جميعا اعني المبتدا والخبر
جميعا عاملان في الخبر وحق الاول الا يكون معرفة الاصل ان يكون
المبتدا معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان يكون تخبر عما هو معلوم
عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل الفايدة
هذا هو القياس ثم انهم يبتدأون بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبا من
المعرفة بشهادة تاويل الاية وهو هذا الجنس من العبد خير من ذلك
الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدا فيه بالنكرة انما هو يصح لضرب

Copyright © King Saud University